

اللغة المعيارية

عند يونس بن حبيب

د/ احمد محمد عبد الله

يعد يونس بن حبيب النحوى واحدا من القمم الشوامخ ، الذين كان لهم تأثير بالغ في ارساء قواعد النحو العربى ، ولذا فقد اطلق عليه أنه امام نحاة البصرة في عهده ، ومرجع الأدباء والنحويين في زمانه (١) ، وحسبه أنه تخرج في حلقة الأماذ والأعلام في كل مدرسة من المدارس النحوية بعد ذلك : البصرية والكوفية والبغدادية ، فهو بحق أستاذ العمالقة من أئمة النحو واللغة والأدب ، وفي طليعة هؤلاء التلميذ النابغة سيبويه الذى أخذ عنه وروى في كتابه الكثير من آرائه كما أخذ عنه الكسائى امام الكوفيين وأبو زكريا الفراء المؤسس الثانى لمدرسة الكوفة ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب مجاز القرآن وخلف الأحمر وأبو زيد الأنصارى ، وغيرهم من الأئمة فقد بلغت ملازمة أبى عبيدة ليونس أربعين عاما ، كما بلغت ملازمة خلف الأحمر له عشرين عاما .

ويقولون أن أخبار جرير والفرزدق والأخطل وصلت إلينا عن طريق يونس وان كتاب التعارض الذى ألفه أبو عبيدة اعتمد فيه على علم

(١) راجع ارشاد الأريب ١٠/٦٤ ومعجم الأدباء ٢٠/٦٤ .

يونس بن حبيب الذي كان ذا ثقافة متعددة الجوانب ، وقد بلغت النقول التي وردت في كتاب سيبويه عنه مائتين نقلا تقريبا بل ان سيبويه أخذ بابين كاملين عن يونس وضعهما في كتابه وقال : وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكره لك في الباب الذي يليه قول يونس (١) :

ومن ثم عرف القدماء قيمته الكبيرة وقدره حق فقد قال أبو الطيب اللغوي عنه : « كان مقدما » (٢) وكان بارعا في النحو علامة بالأدب بل انه يعد من القلائد الذين برعوا في غريب اللغة واشتقاقها ، وفي علم النحو مما فيه من نظرات دقيقة في فهم التركيب اللغوي ، وتفسير ظواهره الاعرابية ، وقد وازن الميرد بينه وبين رجال طبقتهم فقال : كان أبو زيد عالما في النحو ، ولم يكن مثل الخليل وسيبويه ، وكان يونس من باب أبي زيد في العلم باللغات ، وكان يونس أعلم من أبي زيد » (٣) .

واسمه كما أوردته كتب التراجم :

يونس بن حبيب ، وكنيته أبو عبد الرحمن أو أبو محمد (٤) .

وقد تحدث المؤرخون عن بلدته التي انحدر منها التي للبصرة ، فذكر بعضهم : أنها بليدة على نهر دجلة بين بغداد وواسط يقال لها : جبل . « يضم الباء المشددة » وذكر آخرون أنه من أهل الجبل .

(١) راجع الكتاب ٣ : ١٠٩ ط بولاق .

(٢) مراتب النحويين : ٢١ .

(٣) راجع نزهة الألبا ١٢٦ - ١٢٧ والمفصل في تاريخ النحو للدكتور

الحلواني ٢١١ .

(٤) طبقات الزبيدي ٥٣ والفهرست ١٣٥ .

وقد اختلفوا أيضا في تحديد سنة ولادته فقيل انه ولد سنة ٨٤ هـ وقيل انه ولد سنة ٩٠ هـ أما وفاته فيكاد يتفق عليها وهي سنة ١٨٣ هـ في خلافة الرشيد .

ولقد أتيج له أن يعاصر علماء لهم قدم راسخة في اللغة والحديث والقراءة كأبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر وحماد بن سلمة وأبي عنى الأسوارى .

وعاصر الحضرمي وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وهم أئمة النحو والقياس ، غير أنه كان شديد الإعجاب بأبي عمرو بن العلاء ، فقد لزم حلقة وتأثر به ولم يكتف بذلك بل ذكر أن حمادا أول من تعلم منه النحو ، فليس عجيبة أن يخرج في حلقة يونس العلماء الذين أسلفنا القول عنهم ويضاف إليهم يحيى بن المبارك التيزيدي وهو عالم بالنحو واللغة وقطرب محمد بن المستنير (١) وهو تلميذ سيبويه أيضا وأحمد النحاة واللغويين .

ومن ثم فقد وجدنا سيبويه يستحسن آراء يونس تقديرا له وإشادة بمكانته الكبيرة كأستاذ عظيم من الذين أرسوا دعائم النحو العربي .

فمن الآراء التي استحسناها سيبويه ما يلي :

١ - يجيز يونس الإلقاء أذن الطائفة للفعل المضارع حين نغم بعد حرف عطف كالفاء والواو ، وحينئذ فالفعل بعدها يجوز أن يكون

(١) مراتب النحوين ٦٧ .

مرفوعا ولا عمل لأذن فيه ، ويجوز أن منصوبا بأذن ، كما أنه يجوز في الفعل الجزم عطفًا على الفعل السابق قال سيبويه في هذا الصدد : هذا باب اذن ... وتقول : ان تأتني آتكَ واذن أكرمك «بجزم الفعل أكرمك» إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول ، وان جعلته مستقبلا نصبت ، وان شئت رفعت على قول من ألقى ، وهذا قول يونس وهو حسن ، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك : فاذن أفعَل « برفع الفعل » إذا كنت مجيبا رجلا (١) .

فقد استحسِن سيبويه في النص المتقدم الرفع على الالغاء كما قال يونس ، ويؤكد هذا ابن هشام الأنصاري الذي قال :

« إذا وقعت اذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو قوله تعالى « واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا » (٢) وقوله « فان لا يؤتون الناس نقيرا » (٣) وقرئ شاذًا بالنصب فيهما ، والتحقيق أنه اذا قيل: أن تترننى أزرِك واذن أحسن اليك ، فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك : زيد يقوم واذن أحسن اليه ، ان عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالذهبان » (٤) .

(١) راجع الكتاب ١ : ٤١٠ ويونس البصرى للدكتور أحمد مكي

الأنصاري ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) أسراء ، الآية ٧٦ .

(٣) النساء الآية ٥٣ .

(٤) المغنى ١ : ٢١ .

٢ - في تصغير كلمة «أحوى» أورد سيبويه رأياً لأبي عمرو بن العلاء ورأياً لعيسى بن عمر ورأياً ليونس ثم فاضل بينهما واختار رأياً ليونس ، لأن الصواب والقياس يقفان معه .

قال سيبويه « هذا باب تحقير بنات الباء والواو اللائى لا ما تهن
بيئات وواوات ...»

واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفتم التى هى آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال «فعليل» ويجرى على وجوه العربية، وذلك قولك فى عطاء : عطى وقضاء : قضى وسقايه : سقيه ... وكذلك أحوى الا فى قول من قال :

أسـيود ولا تصرف ، لأن الزيادة ثابتة فى أوله ، ولا يلتفت الى قلته ، كما لا يلتفت الى قلة « يضع » وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرف وهذا خطأ لو جاز لصرفت « أصم » لأنه أخف من أحمر ، وأما أبو عمرو فكان يقول «أحى» «بالتنوين للياء المكسورة المشددة» ولو جاز هذا لقلت فى عطاء : عطى لأنها ياء كهذه الباء ، وهى بعد ياء مكسورة ... وأما يونس فيقول : « هذا أحى كما ترى وهو القياس والصواب » (١) .

فمن نص سيبويه المتقدم نلمح أن عيسى بن عمر حين يصغر «أحوى» يقول : أحى بياء مشدودة مع التنوين فهى مصروفة عنده ، وهذا الرأى رفضه سيبويه .

وقال أبو عمرو بن العلاء : أحى بياء مشددة مع الكسر والتنوين

فذهب بها مذهب «قاضي» أما يونس فيرى أنها ممنوعة من الصرف فلا تنون فقد قاسها على أحمر فهما متماثلتان وزنا وأصالة وزيادة ، فكان لزاما أن تكون كلمة «أحوى» مماثلة لكلمة أحمر في الحكم أيضا فتكون ممنوعة من الصرف (١) ، وقد لقي هذا الرأي القبول عند سيبويه وقال أنه الصواب والقياس على حين خطأ رأى عيسى ورد رأى أبي عمرو .

٣ - إذا وقع المضارع بعد العرض والتخصيص فإنه يأخذ نفس الحكم الذي يأخذه حين يقع هذا الفعل بعد الاستفهام من حيث دخول نون التوكيد على الفعل بعده جوازا .

وقد ارتضى هذا الرأي سيبويه الذي قال :

هذا باب النون التقنية والخفيفة ... ثم قال ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي فإن شئت أفحمت النون ، وإن شئت تركت كما فعلت ذلك في الأمر والنهي قال الأعشى :

فهل يمتعنى ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتين

ثم قال وزعم يونس أنك تقول : هلا تقولن ، وإلا تقولن ، وهذا أقرب لأنك تعرض ، وكأنك قلت : أفعل ، لأنه استفهام فيه معنى العرض « (٢) » .

وأحيانا نرى سيبويه يفضل على الخليل أستاذه فمن ذلك :

١ - قال سيبويه : سألت الخليل عن النداء فقال : اختار

(١) راجع يونس البصرى ١٤٤ .

(٢) الكتاب ٢ : ١٥١ .

يا قاضي بالياء لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القصاصي ، وأما يونس فقال : يا قاضي « بالحذف والتنوين » وقول يونس أقوى « (١) »

ومن ذلك أيضا :

٢ - حال شيبويه : سالت الخطيب عن قول الأعشى :

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فأنا معشر نزل

فقال الكلام ما هنا على قولك : يكون كذا أو يكون كذا لما كان موضعها لو قال فيه : أتركبون ، لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك : ولا سابق شيئا .

وأما يونس فقال : أرفعه على الابتداء كأنه قال : أو أنتم تنزلون ، وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية كأنه قال : وهو يرسل رسولا (٢) وقول يونس أسهل « (٣) »

فكان يونس عطف الجملة الأسمية على الجملة الفعلية، وكان الخليل يذهب الى أن ذلك من باب العطف على التوهم (٤) ، أي عطف تنزلون على «تركبوا» على توهم أن حرف الشرط غير موجود .

(١) الكتاب ٢ : ٥١ هارون .

(٢) العنبر ، الآية ٥١ وتكفيها وما كان لبعض أن يكلفه الله إلا

رحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا .

(٣) راجع الكتاب ١ : ٤٢٩ والمغنى ٧٧٣ والمدارس النحوية : ٢٩ .

(٤) راجع المفصل في تاريخ النحو ٢٢٠ .

اللغة المعيارية عند يونس :

يعد يونس بن هبيب من أوائل النحاة الذين وضعوا الحدود والضوابط للغة بالصورة التي تتفق مع منهجهم وما يرتضونه من أسس عن قناعة وقبول ، والمعايير التي أخذ بها يونس هي معايير بسيطة لم ينتسدها فيها كتشدد الأصمعي ولم يتساهل فيها كما يفعل بعض النحاة من بصريين وكوفيين ، ونلمح هذه الضوابط والمعايير في الاشارات التي كان يطلقها بين الحين والآخر في كتاب سيبويه الذي يعد بحق المرجع الأساسى لآراء يونس النحوية ، فقد أطلق يونس في آرائه مصطلحات جديدة بالنظر والتأمل كالجودة - والقبح - والخبيث - والاضطرار - والقلّة وهي المستويات اللغوية التي ارتضاها - أحيانا - كحد فاصل للتمييز بين الأساليب ونحن نسوق أمثلة لذلك (١) :

١ - من المعروف لدى النحاة أن اللغة الجيدة هي كما كانت شائعة في المناطق الفصيحة وموفقة للقواعد المستنتجة منها وذلك كرفع المبتدأ والخبر ونصب المفعول به وجر الاسم بحرف الجر ، وغير ذلك من الظواهر الاعرابية ، وهذا مستوى لغوى جيد يجد قبولا لدى النحاة لأنه لا تفاوت فيه تقريبا لأنه من أساسيات علم النحو ، وانما التفاوت في الظواهر التي تقل في الكلام الفصيح كتكرار المنادى في مثل قول جرير :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم لا يلقينكم في سوءة عمر

فالقياص اللغوى المعروف أن يكون تيم الأولى مبنيا على الضم ينسب أنه منادى مفرد. ولكنه جاء في هذا البيت منصوبا على لغة من اللغات ، وقد ذكر يونس مستوى النصب على لسان سيبويه الذي قال :

(١) راجع الفصل في تاريخ النحو ٢٢٠ .

هذا باب ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ، ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو ، ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا ينصب زيد الأولى في الأمثلة الثلاثة « زعم يونس ان هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة » (١) •

٢ - أما معيار القبح عند يونس فقد قال سيبويه :

« هذا باب ما لا يجوز أن يندب وذلك قولك : وارجلاه ويا رجلاه ،

وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال » (٢) •

٣ - وهناك مستوى عند يونس وهو مستوى اللغة الخبيثة فقد

نقل سيبويه عنه أنه لا يجوز أن ينسب الى فعليه أو فعيلة «بضم ففتح» في الثانية الا بحذف الياء ولذلك لم يعجبه أن يقال في حنيفة : حنيفى ، وفي سليمة : سليمى وفي عميره : عميرى وقال عن ذلك كله : هذا قليل خبيث • لأن القاعدة في هذا أن تحذف الياء في الأمثلة الثلاثة •

وقد ذكر بعض الباحثين أنه ربما كانت المعايير متداخلة الى حد ما ، فربما لم يعرف على جهة القطع الفرق بين القبيح من اللغات والخبيث منها وربما غلب على الظن أن القبيح دون الخبيث في المستوى فالنحاة المعاصرون ليونس لم يثيروا بشكل محدد الى فواصل قاطعة للمستويات اللغوية فغالبا ما تتداخل المعايير كالقبح والرداءة والضعف والخبيث لذا فان بعضها يستعمل في موضع الآخر (٣) •

(١) راجع الكتاب ٢ : ٢٠٥ بتصرف يسير •

(٢) راجع الكتاب ٢ : ٢٢٧ بتصرف يسير •

(٣) راجع الفصل في تاريخ النحو ٢٢١ - ٢٢٢ •

وهناك مستوى يطلق عليه الضرورة « ذلك المستوى يحاول يونس أن يبحث له عن وجهه ترتضيه القواعد المستتجة ، لأن الكلام إذا قاله أحد فصحاء اللغة فهو مقبول ولو خالف في ظاهره القياس والعرف اللغوي ، وحينئذ يحتال له ويعيده مدقق الى وجه مقبول يعيد جنوجه الى القواعد الأصلية (١) .

ففى حديث سيويه عن الضمير الذى يقع بعد «لولا» يقول :

« اذا أضمرت الاسم « أى بعد لولا» جر ، واذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه وتعالى « لولا أنتم لكتنا مؤمنين » (٢) ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا ، والدليل على ذلك لا تكون علامة مضمر مرفوع قال الشاعر :

وكم مؤذن لولاي طلحت كما هوى بأجرامه من قفة النيق منهوى

وهذا قول الخليل ويونس (٣) :

فهو يوجه مجيء الضمير المجرور بعد لولا الذى جاء على خلاف القياس ، اذ القاعدة أن الذى يقع بعد لولا الاسم الظاهر أو ضمير الرفع المنفصل كما ورد فى الآية التى فى النص المتقدم فهو يحاول أن يخضع التركيب للقاعدة المستقرأة ، وهى أن الضمير لا يتصل الا بما يعمل فيه ، فاذا وقع الضمير متصلا بلولا كان ذلك دليلا على أن لولا عاملة فيه ، ولما كان هذا الضمير لا يقع موقع المرفوع ، ولولا لا يمكن

(١) المرجع السابق .

(٢) سبأ الآية ٣١ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

أن تكون عامل نصب في الاسم ، كان لا بد من أن تكون حرف جر، ويكون موضع الضمير جراً به (١) .

وقد كان يستخدم أحيانا مستوى القلة أيضا ، وهو ضرب غير مرزول عنده إذا راعى أصلا من أصول اللغة ، وكثيرا ما نراه يجيزه إذا صح عنده نقله عن الفصحاء .

ومن ذلك ما نقله عنه سيبويه في حديثه عن اذن التي ذكرنا لها مثالا فيما تقدم حين يجتمع لها شروط العمل في الفعل المضارع حيث قال :

« وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : اذن أعمل ذلك «برفع الفعل المضارع» في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدن ذا ولم يكن ليعروى الا ما سمع » (٢) .

فيونس يرى أن اذن حين تجتمع لها شروط العمل ولا تعمل فهي لغة قليلة تستند على لغة من اللغات .

ورأيه في الضرورة الشعرية يعبر عنه تلميذه سيبويه بقوله :

« وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها » (٣) .

(١) راجع الفصل في تاريخ النحو ٢٢٢ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٦ .

(٣) نفسه ١ : ٢٢ .

قال الفرزدق :

مستقبلين شمال الشام تضربنا
بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا تلقى وأرجننا
على زواحف مخها رير

قال ابن سلام : قال ابن أبي اسحق : أسأت أنها « رير » بالرفع
وكذلك قياس النحو في هذا الموضع ، وقال يونس : والذي قال جائز
حسن •

فهو يوجه قول الفرزدق وكان أصل التركيب : على زواحف رير
مخها وبيت الفرزدق شبيه ببيت الزبء :

ما للجمال مشيها وتيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فيمن رواه برفع مشيها أي : ما للجمال وتيدا مشيها ، فلغة الشعر
تجيز مخالفة القواعد النحوية •

ونقل بعضهم عن يونس أنه لا يعرف للضرورة وجها على غرار
ما تجده يفعل حيال قول الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف

قال ابن سلام : وكان يونس لا يعرف له وجها أي رفع مجلف •

وفي بعض الأحيان يخطيء الأسلوب بناء على قياس ممزوج بالعلة،
فقد ذكر سيبويه أن يونس كان لا يجيز أن يجر الاسم بعد «كيف» في
مثل : ما مررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في صدقة قال سيبويه :

وزعم يونس أن الجر خطأ لأن أين ونحوها يبتدأ بهن ولا يضم
بعدهن « (١) » •

وهكذا كان معيار الفصاحة عند يونس ينبع مما وقر في ذهنه وذهن
شيوخه من تقسيم الرقعة اللغوية زمانا ومكانا ، فما قدم من اللغات ،
وما تكلم به أعراب نجد أو بداءة الحجاز وما وافق لغة الشعر ، ولغة
القرآن وما شاع وانتشر كان فصيحاً جيداً ثم تأتي بعد ذلك معايير
المستويات الأخرى بحسب ما تتصل بهذا الفصيح قريباً أو بعداً عنه (٢) •

وإذا كان يونس صاحب أقيسة مبتكرة أحياناً وله مذاهب يتفرد بها
فإن هذا لا يعنى أن سيبويه لم يخالفه ، فقد خالفه في بعض الآراء ووصف
رأيه بالقبيح •

ففى باب الجزاء إذا أدخلت عليه ألف الاستفهام قال :

وذلك قولك : أ ان تأتني آتكَ ولا تكتفي بمن لأنها حرف جزاء ،
ومنى مثلها فمن ثم أدخل عليه الألف فتقول : أمتى تشتمنى أشتمك ،
وأمن يقبل ذلك أزره وذلك لأنك أدخلت الأنف على كلام قد عمل بعضه
في بعض فلم يغيره ، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ... وأما يونس
فيقول : أ ان تأتني آتيك وهذا قبيح يكره في الجزاء وان كان في
الاستفهام « (٣) » •

(١) الكتاب ١ : ٤٣٥ •

(٢) راجع الفصل فى تاريخ النحو المدكتور الحلوانى ٢٢٥ •

(٣) الكتاب ١ : ٤٤٤ •

فيونس يخالف النحاة ويأتى برأى منفرد في هذا الباب ، هيث يرى أن جواب الشرط يجوز أن يأتى مرفوعا اذا دخلت همزة الاستفهام على أداة الشرط كقولك :

أ ان تأتى آتيك بانبات الياء في آتيك على أنه فعل مضارع مرفوع مع أنه واقع جواب شرط للكلمة أن الشرطية الجازمة لكنها حينما دخلت عليها همزة الاستفهام جاء الجواب مرفوعا ، وكان حقه أن يكون مجزوما لذا فلم يقبل سيبويه ما ذهب اليه يونس ووصف رأيه بالقبح ، وقد استدل سيبويه على كلامه بأن همزة الاستفهام لا تغير شيئا في المستفهم عنه فهي نظير واو العطف أو الفاء أو ما شابه ذلك من الحروف التي لا تأثير لها في التعبير (١) .

ومن الأشياء التي عارضها سيبويه ما ذهب اليه يونس من أن الحال يجوز أن تأتى معرفة كقولهم : مررت به المسكين «بالنصب» على تأويل مسكينا غير أن سيبويه رفض هذا الرأي قائلًا أن هذا لا يجوز ، وأعرب كلمة «المسكين» في المثال المتقدم على أنها مفعول لفعل محذوف تقديره «لقيت» قال في الكتاب :

« وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين «بجر المسكين على البديل من الضمير في به » — على البديل وفيه معنى الترحم ، وكان الخليل يقول ان شئت رفعته من وجهين فقلت : مررت به البائس «بالرفع» كأنه لما قال مررت به قال : المسكين هو كما يقول مبتدئا المسكين هو والبائس أنت ، وان شاء قال : مررت به المسكين بالنصب كما قال :

بفا شميلة يكشف الضباب

وفيه معنى الترجمة ، وأما يونس فيقول : مررت به المسكين
«بالنصب» على قوله : مررت به مسكينا ، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي ان
يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام ... ولكنك ان شئت حملته على
أحسن من هذا كأنه قال لقيت المسكين (١) .

ورفض سيويه لما ذهب اليه يونس ليس بشيء لأن ما ذهب اليه
يعضده السماع والقياس ، لذا وجدنا السيوطي ينتصر ليونس
فيقول :

يجب في الحال التكرير ، لأنها خير في المعنى ، ولئلا يتوهم كونها
نعنا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور ، وجوز
يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيد الراكب قياسا على الخير
وعلى ما سمع من ذلك ، وورد عن العرب أحوال مقترنة بالألف واللام
تقولهم : مررت بهم الجماء الغفير ، وأرسلها العراك ، وأدخلوا الأول
قالأول ، وقرئ (ليخرجن الأعز منها الأذل) (٢) وهي مؤولة على
زيادة اللام وورد العرب أيضا أحوال مضافة نحو : تقهقوا أيادي
سبا ، فأول بتقدير مثل أو تبددا لا بقاء معه ، وطلبتة جهدي وطاقتي
ووجدي ، فأول بتقدير : جاهدا ومطبقا ومنفردا ، ورجع عوده بدئه
أي عائدا ، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى
ضمير ما تقدم نحو : مررت بهم ثلاثهم أو خمستهم أو عشرتهم وتأويله

(١) راجع الكتاب ١ ص ٢٥٥ .

(٢) المناقون الآية ٨ .

عند سيبويه : انه في موضع مصدر وضع موضع الحال أى مثلثا أو مخمسا لهم ، وبنو تميم يتبعون ذلك في لما قبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا يقدر بجمعهم وعلى الأول بجمعيا ، وهل يجرى ذلك في مركب العدد ؟ فقيل لا والصحيح الجواز فيقال : جاء القوم خمسة عشرهم ، والنسوة خمسة عشرتهم بالنصب ، وورد أيضا من الحال ما هو علم قانوا : جاءت الخيل بداد ، وبداد علم جنس فأول بمتبذدة (١) .

فما ذهب اليه يونس كان مستندا فيه الى السماع والقياس على الخبر ومن ثم واقفته الكوفيون على ما ذهب اليه بينما رفض ذلك البصريون ومنعوا ذلك غير انهم وقفوا عاجزين أمام الشواهد الكثيرة وراحو يؤولونها تأويلا بدت عليه مسحة التكلف المصنوع انطلقا من عادتهم التي لا تفارقهم اذ قلما تجد قاعدة عندهم تسلم من هذا البلاء يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها مخالفة لها يقتلونونها بالتأويل النافر والتحمل البعيد كى تسليق قاعدتهم وتساقق مذهبهم ، وكان القاعدة هى الأصل والكلام العربى هو الفرع ، فان أعوزهم التأويل والتحمل أسعفهم الحكم بالقلّة أو الندرة أو الشذوذ أو ما شاءوا من أسماء كهذه يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم (٢) .

وبذلك يمكن القول ان يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمة وهذه ، ولذلك قالوا : كان ليونس مذاهب وأقيسة ينفرد بها . . لذا فلم

(١) همع الهوامع ١ : ٢٣٩ .

(٢) راجع يونس البصرى للدكتور مكى الأنصارى ١٨٨ واللغة

والنحويين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن ص ٨١ .

يكن عجيبا أن وجدنا كثيرا من آرائه تخالف سيبويه وأستاذهم الخليل
من ذلك (١) .

كان الخليل يرى أن الزائد في مثل (قطع) هو الحرف الأول ،
وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني (٢) ، وكان الخليل يرى أن
مفعول نزع محذوف في الآية الكريمة (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم
أشد (٣)) والتقدير : لننزعن الفريق الذي يقال فيهم : أيهم أشد
وقال يونس : جملة أيهم أشد هي المفعول (٤) ، وكان الخليل وسيبويه
يريان أن تصغير قبائل : قبائل ، وكان يونس يرى أن تصغيرها : قبيل
(بتشديد الياء المكسورة) وكان سيبويه لا يرد المحذوف في تصغير مثل
(يضع) فيقول يضيع بينما كان يرده يونس فيقول في تصغيره :
يويضع (٥) ، وكان يونس يذهب الى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث ؟
لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء فيقول عند
النسب : أختي ، بينما يرى سيبويه أن هذه التاء للتأنيث ويحذفها ويأتي
بالحرف الأصلي المحذوف فيقول : أخوي ويعتمد على القرائن حين
يتطرق اللبس اليها (٦) .

(١) راجع المدارس النحوية ٢٨ - ٢٩ .

(٢) الخصائص ٢ : ٦١ .

(٣) مريم الآية ٦٩ .

(٤) المغنى ٨٢ .

(٥) المنصف ٢ : ٨٥ .

(٦) راجع شرح الأشموني ٤ : ١٩٤ - ١٩٥ ط الحلبي .

• وبعد •

فيونس بن حبيب يعد من الشخصيات النحوية الرائدة التي كان لها أثرها البعيد في محيط الدراسات النحوية والصرفية واللغوية بوجه عام ، ومن ثم تعددت اتجاهاته .. الأمر الذي جعل الباحثين يستخلصون من مذهبه النحوي ، اللغة المعيارية عنده باعتباره متقدما وركيزة أرسيت دعائم النحو وشادت من بنيانه فهو لا يقل بأي حال عن الأئمة الأكبر أمثال الخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وغيرهم •

د • أحمد محمد عبد الله